# أهداف وسياسات التعليم العالي ودورها في التنمية

*د. عبده عبد الرب ناجي*

*كلية التربية – جامعة عدن*

## المقـــدمة:

إن بناء الأهداف وصـــياغتها بشـــكل واضـــح من العوامل المســـاعدة لنجاح أي مشروع . وقد حدد قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لعام 1995م وتعديلاته بالقانون رقم (30 ) لعام 1997م لأهداف التعليم العالي (الجامعي) التي تســـعى الجامعات لتحقيقها . وأسـند القانون مهمة رسـم السـياسـات إلى المجلس الأعلى للجامعات ومجالس الجامعات والكليات والأقسام كلٍ في دائرة اختصاصه.

وإذا كان التعليم العالي خلال عشرين عاماً قد أقتصر على جامعتين حكوميتين ، فإنه خلال العقد الأخير من القرن العشـرين– وبعد تحقيق الوحدة – قد توسـع عن طريق قيام الجامعات الحكومية والأهلية والتي وصـــل عددها إلى (7) جامعات حكومية و(8) أهلية. كما بلغ عدد الطلبة والطالبات الملتحقين بها في العام **1998 / 1999م** (759, 125طالب وطالبة ) في الجامعات الحكومية و ( 4159 طالب وطالبة ) في الجامعات الأهلية.(1)

ورغم التوسـع الكمي في التعليم الجامعي فقد بدأت النوعية بالضـعف والتدهور، ســـواء مقارنة بالمســـتوى الذي كان عليه هذا النوع من التعليم في البدايات الأولى له أو بالمعايير الأكاديمية المتعارف عليها أو مع ما يتطلبه سوق العمـــل . ومن أجل تقييـــم التجربة والخروج بحلول واقعية ، وتجاوز الســـلبيات عقدت العديد من الندوات واللقاءات ومنها:

1. للندوة التقييمية لعشـــرين علماً من عطاء جامعة عدن المنعقدة في جامعة عدن، نوفمبر (1995م).
2. المؤتمر الوطني الأول لتطوير التعليم الجامعي ، جامعة الحديدة (1998م) .
3. ندوة التعليم العالي وسوق العمل ، المجلس الاستشاري ووزارة التخطيط والتنمية ، صنعـــاء ، نوفمـــبر (1999م) .
4. الندوة العلمية حول البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى، جامعة عدن ديسمبر(1999) .

ويأتي المؤتمر التربوي الأول الذي تنظمه جامعة الملكـــــة أروى حول التعليم العالي الأهلي، والمزمع عقده في مايو 2000م ليصـــب في نفس الاتجاه . حيث تتناول محاوره مختلف القضـــايا المرتبطة بالتعليم العالي . ويتناول البحث الحالي قضـــية مهمة تتعلق بأهداف التعليم العالي وسياساته ودورها في التنمية. ويهدف إلى إبراز هذه المسألة

ولفت الانتباه إلى أهميتها ، إلى جانب القضـايا الأخرى في تطوير أداء مؤسـسـات التعليم العالي .

**مشكلة البحث :**

تتحدد مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية :

1. هل توجد أهداف مكتوبة للتعليم العالي، وما مدى استجابتها لمتطلبات التنمية؟
2. هل تم وضع السياسات والخطط لتنفيذ الأهداف المرسومة ؟
3. ما مدى تحقق تلك الأهداف على أرض الواقع ؟

**أهداف البحث :**

يهدف البحث إلى ما يلي :

1. رصـد وتحليل أهداف التعليم العالي ، والكشـف عن درجة الترابط بينها وبين متطلبات التنمية .
2. التعرف على واقع السياسات والخطط الموضوعة لتحقيق الأهداف .
3. اقتراح آلية لوضع وثيقة شاملة لأهداف التعليم بمراحله وأنواعه المختلفة .

## أولاً : الأسس النظرية لبناء الأهداف :

### 1-1 تعريف الهدف التربوي :

يشتمل الهدف على جانبين مترابطين :

الأول – إن الهدف صـــورة ذهنية تصاغ على الورقـــة بغرض تحقيقها عملياً .

للثاني – الصـــورة الواقعية للهدف وذلك عند تحقيقه على أرض الواقع. وبهذا المعنى فالهدف قد يبقى صورة ذهنية لا تتحقق وقد يتم تحقيقه بصورة واقعية.(2)

هناك العديد من التعريفات للهدف التربوي نورد بعضاً منها :-

يعرف جون ديوي الهدف التربوي في كتابه (( للديمقراطية والتربية ))بأنه (وجود عمل منظم مرتب ، عمل يقوم النظام فيه على الإنجاز التدريجي لعمليـــــــة من العمليات التربوية) (3) . وتعرف الأهـــداف التربويـــة أيضـــاً بأنها ( المحددات التي تحدد وتوضح مسار التربية في المجتمع والمرامي التي تسعى التربية لبلوغها من أجل نفع المجتمع )(4) . كما يعرف الهدف عن طريق الســـلوك المتوقع من الطالب ، فالهدف من هذا المنظور ينبغي أن يشـير إلى ( ما يسـتطيع خريجوا أية مدرسـة القيام به بعد إكمالهم التدريب ، وللذي لم يكونوا قادرين على القيام به قبل ذلك )(5) . ويعرف عبد الله عبد الدائم الهدف بأنه ( ما سيكون عليه الطالب أو ما سيفعله في خاتمة العملية التعليمية . وهو بهذا نتيجة نحددها بصـــرف النظر عن الوســـائل اللازمة لبلوغها )(6) . نخلص من هذه التعريفات إلى أن الهدف التربوي هو النقطة النهائية المطلوب بلوغها بعد إتمام العملية

التربوية ، وبقدر ما تكون هذه النقطة محددة واضحة يكون الوصول إليها أكثر سهولة وأقل تكلفة .

**1-2 مصادر اشتقاق الأهداف وخصائصها:**

إن عملية بناء الأهداف وتشكيلها عملية علمية مجتمعية معقدة (7) ، مما يتطلب بذل جهود مضنية، وتوفر مهارات وخبرات جيدة. كما ينبغي أن يشترك في صياغتها المختصون في المجالات التربوية والمشتغلون في المجالات الأخرى الإدارية والسياسية والمهنية.

وتشتق الأهداف من مصادر عدة أهمها :-

- ❖ الفلسفة التربوية .
- ❖ القيم الدينية .
- ❖ توجه النظام السياسي .
- ❖ حاجات التنمية في المجتمع .
- ❖ التطورات العلمية والتكنولوجية .
- ❖ التحديات المحيطة بالمجتمع في زمن معين .

وعليه فالأهداف ليست جامدة بل تتغير بتغير أي من مصادر اشتقاقها . لذا ينبغي إعادة النظر فيها بين وقت وأخر وفقاً لدرجة التطور الذي يبلغها المجتمع في زمن معين . ولكي تكون الأهداف قابلة للقياس والملاحظة ومن أجل تحقيقها على الواقع لابد من توفر عدد من الخصائص أهمها :-

- ♦ أن تكون شاملة .
- ♦ واضحة لا يشوبها الغموض .
- ♦ متدرجة ومرتبة ترتيباً منطقياً .
- ♦ الابتعاد عن الحشو والتكرار ولغة الخطابة .
- ♦ واقعية ممكنة التحقيق .

**1-3 التعليم العالي والتنمية :**

الهدف النهائي للتنمية رفع مستوى الإنسان، وتحسين ظروفه المعيشية، وتلبية حاجاته المادية والروحية . وإذا كانت التنمية الاقتصادية تأتي في المقدمة وتحتل مركز الصدارة، إلاّ إن مفهوم التنمية أكثر شمولية . وهناك تصنيفات كثيرة للتنمية الشاملة منها على سبيل المثال ما ورد في تقرير إستراتيجية التربية العربية تحت عنوان المبدأ التنموي من إن ( تطور مفهوم التنمية وتجاوزها النمو الاقتصادي ، كما كان من قبل، وشمولها النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية على السواء ).(8)

إذاً فالتنمية تشمل كافة قطاعات المجتمع الاقتصادية، التربوية، العلمية، الصحية، الثقافية، الإدارية، السياسية...الخ ، ومحور هذه العملية هو الإنسان . ويتم التركيز حالياً على التنمية البشرية كمفهوم يتم من خلاله الجمع بين عدد من الأهداف التي تمثل البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، والبعد البشري .(9) والتعليم العالي – مثل بقية

أنواع التعليم – يؤثر في التنمية ويتأثر بها . ويأتي في المقدمة دور التعليم العالي في إعداد الكوادر المتخصصة للعمل ، وتحقيق ما تتطلبه التنمية في هذا المجال . وقد ورد مبدأ التربية للعمل في الإستراتيجية العربية للتربية حيث ذكر مضمون هذا المبدأ بمعنى إعداد المتعلمين لمطالب العمل في المجتمع ، وتوثيق الصلات بمؤسساته والمساهمة في الاستجابة لحاجات التنمية.(10) كما أن التعليم العالي يلعب دوراً أساسياً في ( تطوير رأس المال الفكري والحفاظ على ثقافة الأمة وتجديدها ، أي بناء رأس المال الثقافي من خلال البحث وأعمال الفكر)(11) . وتقوم الجامعات بدورها التنويري في المجتمع من خلال نشر الثقافة ومن ضمنها ( ثقافة تكنولوجية تنبه المواطن العادي إلى ما يجري في العالم وتؤكد على ما يأتي به من مزايا وما يحف به من مخاطر )(12). كما يساهم التعليم العالي في التنمية بشكل عام من خلال الأبحاث والدراسات التي يقوم بها وتتناول جوانب مختلفة من حياة المجتمع . وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التربية والتنمية ، والتعليم العالي والتنمية ومن ضمن تلك الدراسات . (13–16)

## ثانياً : أهداف التعليم العالي في اليمن :

### 1–2 الأهداف كما وردت في القانون :

حدد القانون رقم ( 18) لعام 1995 وتعديلاته بالقانون رقم (30) لعام 1997 في المادة الخامسة منه(17) . أهداف الجامعات كالتالي :–

تهدف الجامعات اليمنية بشكل عام إلى تنشئة مواطنين متمسكين بعقيدتهم الإسلامية منتمين لوطنهم وأمتهم متحلين بالمثل العربية الإسلامية السامية ، مطلعين على تراث أمتهم وحضارتها ، معتزين بهما ، ومتطلعين للاستفادة الواعية والإفادة من الحضارة العربية الإسلامية ومن التراث الحضاري الإنساني ، وإجراء البحوث العلمية وتشجيعها ، وتوجيهها لخدمة المجتمع والمساهمة في تقدم المعارف والعلوم والآداب

والفنون ، وتوثيق الروابط العلمية داخل البلاد وخارجها . كما تعمل الجامعات بوجه خاص على تحقيق الأهداف التالية :

1) إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلاب في ميادين المعرفة المختلفة تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنيين والخبراء مع الاهتمام والتركيز على ما يلي :-

أ . رفع مستوى ونوعية الإعداد والتأهيل .

ب. تكوين الثقافة العامة الهادفة إلى تنمية مقومات الشخصية الإسلامية الصحيحة والتكوين المعرفي والعلمي القويم .

ج . ترسيخ الرؤية الإسلامية الصحيحة النابعة من آفاق المعرفة الإسلامية الشاملة للكون ولإنسان والحياة .

د . تكوين مهارات التفكير العلمي الابتكاري والناقد .

هـ اكتساب المعارف والمهارات العلمية والتطبيقية اللازمة وتسخيرها لحل المشكلات بفعالية وكفاءة .

و . تدريس وتمكين الطلاب من أساليب وطرق إجراء البحوث العلمية وتطبيقها وتقويمها .

ز . تنمية المواقف والمهارات الإيجابية من العمل بشكل عام مع التركيز على تنمية روح التعاون ، والعمل الجماعي ، والقيادة الفعالة ، والشعور بالمسؤولية ، والالتزام الأخلاقي .

ح . تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلوم والتكنولوجيا وتطوراتها المتسارعة، وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطوير وحل قضايا البيئة والمجتمع اليمني.

ط . تنمية الاتجاه الإيجابي للطلاب لمفهوم التعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة.

2) العناية باللغة العربية وتدريسها وتطويرها ، وتعميم استعمالها كلغة علمية وتعليمية في مختلف مجالات المعرفة والعلوم ، وذلك باعتبارها الوعاء الحضاري للمعاني والقيم والأخلاق لحضارة الإسلام ورسالته .

3) تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي ، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية .

4) الاهتمام بتنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها والاستفادة منها في تطوير المجتمع .

5) تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة مع التركيز بوجه خاص على التراث اليمني .

6) الإسهام في رقي الآداب والفنون وتقدم العلوم .

7) إيجاد المناخ الأكاديمي المساعد على حرية الفكر والتعبير والنشر بما لا يتعارض مع الإسلام وقيمه السامية، ومثله العليا .

8) تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات والموارد والمشاركة التي تكفل الإسهام الفعال في إحداث التنمية الشاملة في البلاد .

9) توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها .

10) تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة .

11) المساهمة في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشاكل المختلفة .

12) رفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وذلك من خلال المساهمة في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة .

### 2-2 مناقشة عامة حول الأهداف :

سنحاول في هذا البند التطرق بشكل سريع إلى الأهداف الواردة في الفقرة السابقة ، وسيتم النظر إليها من زاويتين ، الأولى الأسس النظرية لبناء الأهداف والثانية العلاقة بين أهداف التعليم العالي والتنمية الشاملة . فمن الزاوية الأولى نجد إن الأهداف المذكورة لا تختلف كثيراً عن الأهداف التربوية العربية في أكثر من قطر من حيث العيوب التي تبرز في سياق البناء. في دراسة منشورة في مجلة المستقبل العربي (18).

يتناول المؤلف الأهداف التربوية من وجهة نظر نقدية ويبين بوضوح إشكالية بنية النص في تلك الأهداف . وإذا نظرنا إلى أهداف التعليم العالي في اليمن نلاحظ أنها تعاني من نفس الإشكالية ويعود السبب في ذلك إلى الظروف المتشابهة التي تعيشها الأقطار العربية ، إضافة إلى أن من يأتي لاحقاً يستند إلى وثائق سابقيه،وبالتالي تنتقل العيوب من وثيقة إلى أخرى. وبصورة موجزة يمكن القول إن من بين العيوب التي تبرز في أهداف التعليم العالي في اليمن ( الطابع الخطابي ، التكرار ، عدم الوضوح ، عدم للدقة في الصياغة ، وعدم الواقعية)

.على سبيل المثال يتجلى الطابع الخطابي في الديباجة ، وفي مواقع أخرى حيث يتم الإسهاب واستخدام الألفاظ البلاغية في حين يفترض الإيجاز والتركيز . ويقصد بالتكرار ورود الفكرة الواحدة في أكثر من بند ، ويلاحظ في للديباجة التي وردت فيها كثيراً من الأفكار وتكررت في سياق النص في مواقع أخرى ، مثل إقامة العلاقات مع المؤسسات الأخرى ، إجراء البحوث..الخ.

أما عدم الوضـــوح فنلاحظه في الهدف (1) الفقرة (ب) على ســـبيل المثال ورد لفظ (تكوين الثقلفة) الخ...فليس واضـــحاً كيف يمكن ( تكوين الثقلفة ) في طللب الجامعة هل عن طريق تضـييق التخصـص وتوسـيع مواضـيع الثقافة أم عن طريق متطلبات الجامعة التي لا تتعدى موضوعين . ومع ذلك فتكوين الثقافة العامة هي المهمة الأساسية في التعليم العام . وعليه فالفقرة السابقة كان يمكن أن تتحدث عن ( توسيع المدارك الثقافية للطالب ) أو ( تنمية الاتجاه الإيجابي نحو التثقيف الذاتي ).

ويمكن ملاحظة الحشـو وعدم الدقة في الصـياغة على سـبيل المثال في الهدف (8) فبدلاً من (التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات والموارد والمشـــاركة التي تكفل..الخ) كان يمكن صياغته على أساس ( تبادل المعارف والخبرات خدمة للتنمية).

يضـــع الهدف (4) ضـــمن مهام الجامعات الاهتمام بتنمية التكنولوجيا، وتطويرها، والاستفادة منها في تطوير المجتمع . وما يعيب هذا الهدف عدم واقعيته في الوقت الراهن، لأنه من ناحية فالبلد ما زال مســـتهلكاً لمنتجات التكنولوجيا العالمية ومن ناحية ثانية فالجامعات يمكن أن تسـهم في هذه العملية لكن ليسـت من مهامها الأسـاسـية، إذ أن تنمية التكنولوجيا تتطلب أجهزة ومؤسسات أخرى لقيادتها مثل وزارة العلم والتكنولوجيا، معاهد أبحاث متخصصة وغير ذلك (19)

وأخيراً فالهدف لم يربط بين العلم والتكنولوجيا ، ومعروف أن التكنولوجيا لا تنمو في بلد بدون توطين العلم. هذه بعض الأمثلة من العيوب التي وردت في بنية النص. أما من ناحية علاقة تلك الأهداف بمتطلبات التنمية، نجد أنها قد اســـتوعبت الوظائف الثلاث للجامعات وهي تأهيل المتخصـــصـــين ، البحث العلمي ، وخدمة المجتمع ويعني ذلك أن الأهداف في حالة تحقيقها على أرض الواقع يمكن أن تلعب دوراً في الدفع بعجلة التنمية .

والخلاصة أن الأهداف المرسومة في القانون بحاجة إلى إعادة بناء وصياغة من قبل لجان متخصصة ، وفق أسس علمية بحيث تتخلص من عيوب الصياغة ، وتستوعب متطلبات التنمية الشـــاملة ، وتأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات العالمية التي رســـمها مؤتمر اليونسكو عن ( التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين ) (20).

## ثالثاً : سياسات التعليم العالي في اليمن

يقصـــد بالســـياســـة الخطوط العامة والاتجاهات والأولويات التي يتم رســـمها لتحقيق الأهداف، ومنها يتم اشـــتقاق الخطط وتنفيذ الفعاليات على الواقع مباشـــرةً . من الناحية النظرية تطرق قانون الجامعات اليمنية المذكور إلى الجهات المسؤولة عن رسم السياسات في مجال التعليم العالي ففي المادة (7) أسند القانون إلى المجلس الأعـــلى للجامعات مهمة ( رسم سياسة القبول وتنسيق التعليم الجامعي والعمل على توجيهه بما يتفق وحاجات البلاد ) ونصت المادة (11) فقرة (1) إنه من اختصاصات مجلس الجامعة ( رسم السياسة العامة للجامعة بما يحقق رفع مستوى التعليم والبحث العلمي والتأهيل والتدريب وتلبية احتياجات التنمية الشاملة في البلاد). وبالنسبة للكليات فقد نصت المادة (22) إنه من اختصاصات مجلس الكلية (رسم السياسة العامة للكلية بما يكفل رفع مستوى التدريس والبحث العلمي وبما لا يتنافى مع سياسة الجامعة) كما أنيطت بمجالس الأقسام العلمية مهمة اقتراح الخطط

الدراسية ووضع المناهج للمقررات التي يدرسها القسم وفي المادة (48) من القانون أسندت إلى مجلس شؤون الطلاب مهمة ( اقتراح السياسة العامة لشؤون الطلاب ). وفي المادة (50) من القانون – وضمن اختصاصات – مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي ( اقتراح السياسة العامة للدراسات العليا والبحث العلمي في المجالات المختلفة ) . وحدد القانون في المادة (52) ضمن مهام مجلس شؤون المكتبات والتوثيق والنشر والترجمة ( وضع السياسة العامة لإنشاء المكتبات وتقييمها وتزويدها بالكتب والمراجع..الخ).

من خلال النصوص الواردة أعلاه نلاحظ أن الهيئات المختلفة ابتداءً من المجلس الأعلى للجامعات وانتهاءً بمجالس الأقسام العلمية في الكليات معنية برسم السياسات ووضع الخطط وتنفيذ الأنشطة في سبيل تحقيق الأهداف . لكن هل تم ذلك في الواقع ؟ للإجابة على هذا السؤال يمكن استخلاص الأتي:

1. معظم الكليات والأقسام العلمية في الجامعات لا توجد لديها وثائق مكتوبة تشمل أهداف الكلية أو القسم العلمي أو المقرر الدراسي بناء على الأهداف العامة للتعليم الجامعي.
2. لا توجد سياسات محددة ومكتوبة في مختلف جوانب التعليم العالي ( تأهيل ، قبول، بحث علمي .. الخ) . وقد تناول هذه القضية العديد من الباحثين مطالبين برسم سياسات وإستراتيجية واضحة للتعليم العالي والبحث العلمي (21_23).
3. لا توجد سياسة قبول موحدة للطلاب ، وإن كان المجلس الأعلى للجامعات قد شكل لجنة لإعداد مقترح بمثل تلك السياسة في العام المنصرم إلا أننا لا نعلم أين وصلت جهودها .
4. إن عدم وجود سياسات موحدة ومكتوبة للجامعات لا يعني إغفال الجهود التي بذلت وما زالت في مختلف الأطر . ويتجلى ذلك من خلال اللوائح المنظمة للعمل والنشاطات المختلفة التي تتم على مستويات متعددة إلى أن ما يعيب تلك الجهود ما يلي :

أ . أنها تتم بشكل غير منظم حيث لا تكون الأهداف حاضرة دائماً عند رسم مثل تلك اللوائح والأنظمة والخطط .

ب. اللوائح المرسومة دائمة التغير وبصورة سريعة لا تتيح ترسيخ تقاليد وتثبيت معايير أكثر استقراراً

ج. يتم في كثير من الأحيان تجاوز تلك اللوائح والأنظمة والخروج عن الاتجاهات المحددة فيها ونشير هنا إلى أنه لا يوجد تقييم علمي حتى الآن عن مدى تحقق تلك الأهداف في الواقع خاصة من الناحية النوعية، لكن من الملاحظ أن الجامعات قد رفدت المجتمع بأعداد كبير من الخريجين للذين ساهموا في ميادين التنمية المختلفة .

وأخيراً أن الأهداف والسياسات التي تم الحديث عنها كان قد شملها قانون الجامعات الحكومية في حين أن قانون التعليم العالي الأهلي لم يرى النور بعد . والأمل

في أن يتم تجاوز الســـلبيات والثغرات عند إعداد للقانون المذكور بحيث تأتي الأهداف أكثر شمولية ودقة ووضوح.

**الاستنتاجات :**

مما سبق يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية :

1. أهداف التعليم العالي الواردة في قانون الجامعات اليمنية بحاجة إلى مراجعة شـاملة ، وإعادة بناء وصياغة وفق أسس علمية وبحيث تستوعب التالي :-

أ . التكامل بين مراحل التعليم المختلفة ( العام ، الفني ، الجامعي ، الحكومي ، الأهلي ).

ب. تستوعب بوضوح العلاقة بين الأهداف وحاجات سوق العمل من المتخصصين ، ومتطلبات التنمية الشاملة .

ج . التركيز على تدريب الطالب على (( التعلم )) وليس تلقينه معلومات جاهزة ، بحيث يكون قادراً بعد تخرجه على التعامل مع المواقف المتغيرة والمشكلات التي تعترضه .

د . الرسالة الثقافية والأخلاقية للتعليم العالي ، ودوره التنويري في المجتمع .

هـ الربط بين التأهيل النظري للطالب والتأهيل العملي في المختبرات والورش ، وأيضاً التطبيق العملي في المؤسسات حتى نضمن تخريج متخصصين قادرين على تطبيق ما درسوه على الواقع .

2. لا توجد سياسات مرسومة محددة ومعلنة في مختلف جوانب التعليم العالي والبحث العلمي . ورغم ذلك فهناك اجتهادات وجهود تبذل في هذه الجامعة أو تلك حول تلمس الطريق في سبيل تحقيق الأهداف .

3. من الناحية النظرية تتطرق الأهداف إلى قضايا التنمية ، وترد عبارات الربط بين الجانبين في أكثر من موقع . إلا أنه في الواقع العملي هنالك فجوة كبيرة تعود إلى الأتي:

أ . عدم الاهتمام سواء من قبل الجامعات أو المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بتطوير العلاقة وانشغال كل طرف بمشاكله الخاصة .

ب. عدم وجود هيكلية محددة للمجلس الأعلى للجامعات مما جعل حزام الربط بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع مفقوداً .

ج. محدودية سوق العمل لا تسمح باستيعاب مخرجات الجامعات بشكل كامل . وفي نفس الوقت ضعف مستويات الخريجين بشكل عام تجعل أرباب العمل

في القطاع الخاص يترددون في استيعابهم ويفضل البعض منهم من لديهم خبرة سابقة ،أو التعاقد مع كوادر من خارج البلد .

د . تسهم الجامعات في التنمية الثقافية والفكرية ، وتقوم بدور تنويري في المجتمع ، إلا أن هذا الدور ما زال دون المستوى المطلوب .

4. يعتبر التعليم العالي الأهلي رافداً أساسياً للتعليم العالي في اليمن وهو مازال في بدايته . إلا أنه يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تلبية احتياجات التنمية إذا استفاد من الأخطاء والنواقص التي حصلت في تجربة التعليم الحكومي ، وإذا حدد أهدافه ورسم سياساته بشكل واضح ودقيق .

## المقترحات والتوصيات

في الختام نصل إلى المقترحات والتوصيات التالية :

1. وضع إستراتيجية عامة للتربية والتعليم في اليمن تبين مهام المؤسسات التربوية المختلفة من التعليم العام وحتى التعليم العالي . وترسم الاتجاهات العلمة للتطوير اللاحق في هذه المجالات بما يخدم التنمية الشاملة في المجتمع(24) .

2. يقوم المجلس الأعلى للجامعات بتشكيل لجان متخصصة للقيام بالآتي :

أ . إعادة بناء الأهداف وصياغتها وفق أسس علمية وبما يلبي متطلبات التنمية وتحديات المستقبل .

ب. وضع السياسات لمختلف جوانب التعليم العالي وفقاً للأهداف .

ج. إعداد وثيقة إصلاح شاملة للتعليم العالي .

3. المناقشة الواسعة لنتائج أعمال اللجان والخروج بوثيقة شاملة لتطوير التعليم العالي يتم إقرارها في الأطر الرسمية والعمل بها وفق خطة محددة .

4. تقوم الجامعات على ضوء الأهداف العامة بوضع أهداف خاصة للكليات والأقسام ورسم الخطط التنفيذية ومراجعة المناهج والمقررات الدراسية بما يتلائم والتطورات الجارية .

5. إنشاء أمانة عامة للمجلس الأعلى للجامعات تكون بمثابة مركز للمعلومات في مجال التعليم العالي تساعد المجلس على اتخاذ القرار من جهة وتكون همزة وصل بين الجامعات ومؤسسات المجتمع من جهة ثانية . ويكون للأمانة العامة أمين عام متفرغ وهيكلية إدارية مناسبة .

## المراجع :


1) أمة الرزاق علي حمد ( التعليم العالي في ضـــوء متطلبات التنمية ). ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي وسـوق العمل ، المجلس الاسـتشـاري و وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء ، (22 –23 نوفمبر 1999م) ، ص( 41–42).

2) علي وطفة (الأهداف التربوية في البلدان العربية . رؤية نقدية) المســـتقبل العربي، العدد 230 (1998م) ص89.

3) نقلاً عن علي وطفة ، المرجع السابق ، ص 89.

4) صـــالح دياب هندي واخرون ، أســـس التربية ، عمان ، دار الفكر للنشـــر والتوزيع (1989م) ص 21.

5) J.J Gailbert , Educational Handbook, WHO, (1976) ,Plo6.

6) عبد الله عبد الدائم ، نحو فلســفة تربوية عربية ، الفلســفة التربوية ومســتقبل الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (1991م) ص 233.

7) علي وطفة ، مرجع سابق ص91 .

8) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إســـتراتيجية ، التربية العربية ، تونس (1979م) ص 230 .

9) أنظر تقرير التنمية البشرية اليمني 1998م .

10) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع سابق ، ص 233.

11) نادر فرجاني (التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية) مجلة المســـتقبل العربي، العدد237 (1998م) ، ص90.

12) أسامة أمين الخولي ( التعليم الجامعي والعالي والتنمية الصناعية والتكنولوجية ) ندوة المؤتمر العام الخامس لاتحاد الجامعات العربية المنعقدة في رحاب جامعة عدن ، 19–21 فبراير ( 1985م ) .

13) انطون جيب رحمة ، ( طبيعة العلاقة بين التربية والتنمية الشـــاملة ) ، ندوة المؤتمر العام الخامس لاتحاد الجامعات العربية المنعقدة في رحاب جامعة عدن ، 19–21 فبراير (1985م).

14) عبد الله بو بطانة ، ( التعاون العربي في ميدان التعليم العالي وعلاقته بالتنمية الشاملة ) ،ندوة المؤتمر العام الخامس لاتحاد الجامعات العربية ، المنعقدة في رحاب جامعة عدن ، 19–21 فبراير (1985م) .

15) أحمد أبو هلال ( دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية ) ندوة المؤتمر العام الخامس لاتحاد الجامعات العربية المنعقدة في رحاب جامعة عدن ، 19-21 فبراير (1985م) .

16) عبد الله سعيد حطاب ( التعليم الطبي ودوره في التنمية الشاملة ) ندوة المؤتمر العام الخامس لاتحاد الجامعات العربية ، المنعقدة في رحاب جامعة عدن ، 19-21 فبراير (1985م).

17) لوائح وأنظمة جامعة عدن،المجلد الأول (اللوائح الإدارية) دار جامعة عدن للطباعة والنشر (1998) ص20-21.

18) علي وطفة ، مرجع سابق ، ص100-104.

19) أنظر كتاب محمد عبدالسلام ، التنمية والتقدم العلمي في العالم للثالث ، مقاولات مختارة ، ترجمة أديب يوسف ، دار سلام للترجمة والنشر ، دمشق (1989م) الملحق (2) حول سياسة العلم والتكنولوجيا في تصنيع بلد نام ( الطريق الكوري) ص145-162.

20) عبدالله عبد الدائم (التعليم العالي وتحديات اليوم والغد) المستقبل العربي العدد 237 (1998) ص121-131 .

21) أحمد محمد الحضرم (التعليم العالي في اليمن/ الطموح ، الواقع ، الانطلاق)ندوة المجلس الاستشاري ووزارة التخطيط والتنمية حول التعليم العالي وسوق العمل، صنعاء 22-23 نوفمبر ( 1999م) .

22) علي عبد الحق الأغبري ( سياسات البحث العلمي ) وثائق ندوة البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى ، دار جامعة عد للطباعة والنشر (1999) ص227-235.

23) طاهرة الرفاعي ، أمين شيباني ( البحث العلمي في جامعة عدن سياساته وأولوياته وتخطيطه الواقع والآفاق ) وثائق ندوة البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى دار جامعة عدن للطباعة والنشر (1999) ص137-250.

24) في اجتماعه للدوري المنعقد بتاريخ 14مارس 2000م أستعرض مجلس الوزراء النتائج التي توصلت إليها اللجنة الوزارية المكلفة من المجلس بمناقشة الإستراتيجية الوطنية للتعليم بمختلف أنواعه . وأقر المجلس إنشاء المجلس الأعلى لتخطيط التعليم برئاسة رئيس الوزراء ، وأنيط بالمجلس رسم السياسات والإتجاهات العامة التي يجب أن يسير عليها نظام التعليم العام والجامعي والفني والمهني ، إضافة إلى مهام أخرى تتعلق بتخطيط التعليم. نشر الخبر في صحيفة 14 أكتوبر الصادرة في عدن ، العدد (11200) الصادر في 15 مارس 2000م ، الصفحة الأولى .